



صراحة

الكرة الآن في ملعب المواطنين



عادل نايف المزعل Adel.almezal@gmail.com

نبارك لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف ثقة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد، حفظهما الله، ونسال الله أن يوفقه في مهمته.

عندما أصبح الحل هو الحل لمجلس الأمة ولا حل سواه فقد لا يفهم البعض المعنى الحقيقي لحل مجلس الأمة ويظنونه هروبا من المواجهة، لكن الأمر ليس كذلك، فحل مجلس الأمة جاء إنقاذا للمكوث من الصراعات، فقد كانت أسباب الحل هي ممارسات وتصرفات تهدد الوحدة الوطنية، ناهيك عن عدم التوافق وعدم التعاون والاختلافات والصراعات وكذلك تغليب البعض مصالحهم الشخصية!

المغزى من حل مجلس الأمة هو العودة للقاعدة الشعبية العريضة من أبناء الكويت المخلصين والاحتكام إليهم فيمن يمثلونهم، وما يحمله هؤلاء النواب من أفكار وآراء وخلافات وثباين في الرؤى وتكريس مفاهيم خاطئة من الديموقراطية الكويتية، ومعناه أنك أيها الناخب مشارك معنا في القرار فإن كنت تحب وتؤيد هؤلاء النواب في كل ما يحملونه فاعد انتخابهم ليعودوا إلى مجلس الأمة بنفس الأفكار ونفس الأزمات، وإن كنت لا توافقهم فلا تعطيهم صوتك فصوتك أمانة ستحاسب عليه أمام الله سبحانه وتعالى، فلا تؤيد من يتسبب في التآزم، وبذلك تتغير تركيبة المجلس، وتصل إليه وجوه جديدة تحمل ركرا جديدا ورؤى جديدة، وتتعاظم مع الأحداث والمشاكل والقضايا الكوييتية بأسلوب آخر.

فحل مجلس الأمة هو الاحتكام للشعب فيما يمثله، وهنا ألقى صاحب السمو الكرة في ملعب الشعب الكويتي ليحسم اختيار من يمثله، وحتى يتحمل الناخب الكويتي الذي يبدي بصوته لمرشح ما عليه إلا أن يتجرد من العصبية القبلية والطائفية ويقدم الكويت على من سواها، وعليه أن يتحزب للكويت لا لحزب أو مذهب، فالكويت أولا وثانيا وثالثا، وعليه أن يعي أن الكويت أمانة في عنقه، وأن أمير البلاد قد أعاد الأمر إليه ليحسن اختيار من يمثله ويتابع مصالحه، لا نريد نايبا لتفريزيا يرتفع صوته بالصياح ويسعى استخدام حق الاستجواب والسؤال، لا نريد نايبا يفصل القوانين من أجل مصلحته، ويفكر فقط في أن يملأ خزائنه من أموال الكويت، لا نريد نايبا يسيطر الوزراء بأسئلة تحتاج إلى مجلد للإجابة عنها، والهدف من ورائها إضاعة وقت المجلس والوزراء.

نريد نايبا واعيا لطبيعة المرحلة التي تمر بها الكويت، حقيقة أن الكويت تأخرت عما حولها من دول الخليج وهي كانت درة ولؤلؤة الخليج، نريد نايبا ولاؤه للكويت لا المذهب أو دولة أو قبيلة، نريد تفعيل حقيقيا لقانون «من أين لك هذا» يطبق على الكل من أين اكتسبه وبأي وسيلة؟ نريد إقرارا للذمة المالية للنواب قبل دخولهم المجلس وبعد خروجهم منه حتى لا تشوب عضوية نائب مجلس الأمة أي شائبة. هذا هو الطريق لاختيار ممثلين للشعب الكويتي عمية من الشر أعينهم بطيئة عن الباطل أرجلهم يصلون الليل بالنهار من أجل الغالية أهمهم الكويت وولاؤهم للكويت والمصلحة الكويتية.

قال تعالى: (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة). أمام سمو الشيخ أحمد النواف إصلاحات كثيرة، من أهمها استرجاع الأموال المنهوبة والقضاء على الفساد والمفسدين وتخفيف الأعباء المالية على المواطنين وتحسين التعليم والصحة وتقليص فترة انتظار السكن.

أعانك الله يا سمو الرئيس على تحمل هذه المسؤولية الكبيرة، فانت أهل لها، والشارع الكويتي متفائل بك. اللهم احفظ بلدي الكويت وأميرها وشعبها ومن عليها من المخلصين اللهم آمين.

وقفه



دغية محمد عثمان الجبير

قضاء حوائج الناس

نحمد الله ونشكره على النعم التي أنعم بها علينا. طلبت مني أخت غالية على قلبي ما لها من مكانة مميزة بالتواضع والأحترام والسلوك السوي، مبتسمة دائما وذكر الله يربط شفاهها، طلبت معرفة بعض الكتب الموثوق بمصدرها في الأدعية التي تفيد المسلم في حياته. لبعده الساقفة بيبي وبين الوطن الغالي الذي يسطر حبه وعشقه في عروقي والدعاء بأن يحفظه الله من خطر عنفنا في خيره منذ طفولتنا. فنحن شعب تدلل في بديته الحبيبة الكويت، والله في عالي سماه يحفظه من أي سوء.

هنا في لندن من الصعب أن تجد كتب الأدعية الموثوق بها، فاتصلت بأخت فاضلة من الكويت لشراء بعض الكتب الدينية وإرسالها لي على طريق أي حمد الرخصة في كل شيء رحبت صديقتي الوفية وسعدت وحرصت على عدم نكسر اسمها وما أنا عند وعدي لها، جزها الله كل خير وكثر الله من أمثالها، وصلت الأمانة لأحمد التي وصلتها لي.

إن قضاء حوائج البشر له تأثير غاية في الروعة ولا يقتصر على السعي في قضاء حوائج الناس على النفع المادي فقط، لكنه يمتد ليصلم النفع بالعلم، والنفع بالراي، والنفع بالنصيحة، والنفع بالمشورة، والنفع بالجاه، والنفع من صاحب الراي الموثوق براهي.

والحاجات لا تطلب إلا من أهل الإخلاص الذين يسعون لقضاء حوائج الناس طلبا لرضاء الله تعالى وليس من أجل مصلحة أو وجهة أو شهرة، فمن سعي في قضاء حوائج الناس على اختلاف مشاربهم وأجناسهم، قضى الله حل وعلا- حوائجه وثبته على الصراط، «الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه».

وإن السعي في قضاء حوائج الناس له منزلة حث عليها الدين الحنيف.

قرأت للمتخصص في علم النفس أن هناك فوائد كثيرة لصحة الإنسان إذا سعى لمساعدة الآخرين ويقضي لهم حاجة وأن فسل الخير والدوام عليه يجلب الخيرات، كما أن مساعدة الناس جيدة جدا لصحة القلب والوريد، وهي تقلل من الضغط النفسي ومن الإصابة بمرض الاكتئاب، ومساعدة من يحبط تعظم من التكاسل ويصبح الإنسان صاحب نشاط وخفيف الحركة، وعند مساعدة الناس بفرز الجسم هورمونيات الفرح مثل السيروتونين والدوبامين والاندورفين. عندما تكون عديم الفائدة لنفسك أو لمن حولك فستكون حياتك ليست جميلة، وعلى العكس تكون جميلة جدا عندما تكون مبتسما وتسعد الناس، والإنسان عندما يسعد حتى الطبيعة يرى كل شيء جميلا، لا تنس أبدا أن الخير معد. شكرًا لمن فتنتني بطيب اختلافنا وقضت لي حاجة. كثر الله أمثالك وجعل الله في كل دعاء من الأدعية نصيب لك فيه ولي.

فسي الحقيقة تأتي التعليمات العليا بمنع استقبال نواب سابقين أو مراجعين لمكاتب المسؤولين إلا عن طريق مكتب خدمة المواطن بالجهات الحكومية كخطوة باتجاه تحقيق إنصاف الحقوق، لأن كل مواطن له حاجة يأخذها عن طريق هذه المكاتب التي تحقق العدالة بين الناس والإنصاف الإداري والإنساني وتختصر الطريق بحل مظلمة المواطن! تأمل استمرار هذه المكاتب لأداء دورها دونما محابسة ومجاملات وتطبيق العدالة الاجتماعية بين كل المواطنين الذين يلجأون لهذه المكاتب الرقابية والخدمانية!

ويلا شك نحن نحتاج لمثل هذه التوجيهات والتوجهات لقطع دابر الفساد الإداري واستخدام الواسطات والنيابة والمسوية وقطع الطريق على هذه المحاولات!

فهل يحترم المسؤولون هذه القرارات الإدارية وتوجيه القيادات لتنفيذ التعليمات بكل احترافية وأمانة لتسهيل احتياجات المواطنين بتحقيق

مساحة للوقت



طارق إدريس

الإنذار المبكر!

عدالة عادلة؟! نحن نتطلع لقطع الطريق على الوسطة بكل الوسائل المتاحة حتى تسير شؤون المواطنين وفقا للقانون واحترام مبدأ الشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية لتحقيق مصالح الناس!

فهل ينجح هذا الإنذار المبكر لردع كل متطفل على مكاتب الوزراء والقياديين بالوزارات والجهات الحكومية الأخرى؟! ان تسهيل معاملات المواطنين



د. هند الشويح

ألم وأمل حكومة الاحكام إلى الشعب

الجميع وضى من أجل بنائه الأجداد والآباء وجاء دورنا الآن لتحمل المسؤولية والأمانة التاريخية وهي ليست بمسؤولية مؤقتة أو محدودة فهي ليس لها تاريخ صلاحية لأنها أبديّة. ويجب أن نرعى ونثق بأن الحكومة الجديدة ليست حكومة العاجل من الأمور بل إنها حكومة مرحلة مهمة لبناء الوطن وإعادة ترتيب دعائم البناء وتقويتها بالوحدة الوطنية وتحمل المسؤولية التاريخية من جميع

# صرح الشهيدي: وجه مجلس الوزراء الجهات المسؤولة بالإسراع في تشييد الصرح التذكاري لشهداء الكويت الأبرار واختيار الموقع المناسب له ليكون منارة تخلد الشهداء الذين ضحوا من أجل كرامة وطن واستقلاله وبالغالي والنفيس! هذه الاستجابة التي بلا شك أثلجت قلوب ذوي الشهداء وكل أهل الكويت، لأن تخليد ذكراهم مطلب وطني ولأنهم يستحقون هذا التخليد كرمز للأجيال القادمة يعني لهم الكثير من الدروس والعبر في حب الوطن والدفاع عن ثوابته واستقلاله وكرامته!

إنها رسالة وطنية مباركة يسجلها مجلس الوزراء الموقر في هذا الوقت الذي بدأت فيه مسيرة التصحيح والقضاء على كل السلبات المتركمة التي عطلت مسيرة الإنجازات السابقة!

رحم الله شهداءنا الأبرار وعجل بعودة رفاة كل أسرانا المفقودين لحضن وتراب وطننا الغالي الكويت.. والله من وراء القصد.

وبكل المواقع بما في ذلك عدم التهاون أو الجمالة في تحويل أي شبهات تعد على أموال الشعب إلى الجهات الرقابية المؤتمنة عليها. ولعل أعظم ثروة يجب على الحكومة صونها بل وتميمتها هي الثروة البشرية وأهم محاورها هي الصحة والتعليم والأمان الاجتماعي.

ومن غير المقبول أن تكون الحكومة بعيدة عن التواصل المباشر مع جميع فئات الشعب في جميع الأوقات وليس فقط مع النخبة أو ما قد يصنف بأنه الصفوة لأن الاحتكام للشعب جميعا وليس فقط لفئة خاصة منه وعندئذ سيكون الشعب خیر عضد للحكومة وسنداها لإنجاز المهام التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مؤقتة. وأزيد أن الاحتكام للشعب يعني تلمس التحديات الإقليمية والعالمية التي قد تمس مصالح الشعب وإعادة رسم خارطة العلاقات الدولية بما يتفق مع المصلحة العليا للوطن وللشعب وسط التحديات الخارجية.



مُعرفت الكويت بأنها «ولادة» للمغنين والفنانين والمطربين والملحنين والشعراء وغيرهم، لكن وصل الحال الى أننا لا نميز اليوم بعض الأغاني الكويتية من غيرها بسبب تداخل اللهاجات، والإيقاعات، والألحان وكلمات الأغاني، حيث تعتمد الأغنية الحالية على وصلات الرقص، والاستعراض، مستلهمينا من أغاني «السراب»، والبعض من «الشيللات» والأغنيات العراقية المعاصرة والغیرها.

لا نتمنى أن تضع بصصلة هويتنا الفنية، فقد فقدنا الكثير منها في مختلف الفنون، وحن الوقت لأن نعتز بفنوننا وتدارك الهفوات والسقطات الماضية لنستعيد أغنيتنا الكويتية الأصيلة التي تطرب السامع.

**بالفلم الأحمر:** تحية لكل فنان وملحن ومنتج ومستمع يرفض تغيير هويتنا الفنية، فما نسمع اليوم من أغان يسمى «تلوثا سمعيا».



الجزي طارق السنافي

بالفلم الأحمر

تراجع «الأغنية الكويتية»

@AljaziAlsenafi

يحظى بشعبية كبيرة بسبب كثرة عدد المشاهدات أو الدعايات مدفوعة الأجر، ضمنها «تريندات» مقاطع الرقص «الرخيصة».

أصبح بمقدور أي شخص -اليوم- أن يصغي وينتج شيئا يشبه الأغنية وينشرها عبر الوسائط والتطبيقات ويسميتها أغنية ويصدقها الكثيرون وتلقى رواجا كبيرا، حتى لو كانت تخلو من الكلمات، والألحان، وكان الصوت «نشازا»، وهذا ما لوحظ

ومضات إدارية



القانون فوق الجميع شعار يجب تطبيقه

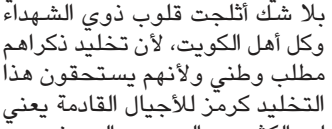
د. هشام الكندر

قد يقول القائل إن ما ننشده أن يكون القانون فوق الجميع هذا ضرب من الخيال، وخاصة في هذا الزمان. وأقول لا يوجد قانون كامل وبلا شك هناك بعض الثغرات أو الفساد في أي نظام قانوني، وهذا ليس المقصود، ولكن حكمنا على الغالب.

والأمر الآخر إذا اكتشفت هذه الثغرات فالعبرة بكيفية التعامل معها، ولا نقصد عدم وجودها. نحن معشر المسلمين نفتخر برمزنا وقُدوتنا وجبيننا من هو أعلى البشر وأفضلهم، من وضع قواعد القانون العادل والنزيه الذي لا يعتريه النقصان، وهو محمد ﷺ. وأذكر فقط في هذا المقال مثلا من قواعد القانون التي رسخها نبينا لامة الإسلام، فهل من مذكر. ففي حديث عاشقه رضى الله عنها: «أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ فقالوا: من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ، فكلمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: أشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب ثم قال: إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق ففهم السريرف تركوه، وإذا سرق ففهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (متفق عليه).

أسأل الله أن يعيننا على العدل بين الناس، وتحكيم قوانين رب الناس، وعدم التفرقة والتمييز بين الناس، حتى نزرع الطمأنينة في قلوب الناس، ونجعل مقولة القانون فوق الجميع أمرا موثوقا عند الناس، وليست كاذوبة يعيهاها الناس.

من المواقع



Dr.essa.amiri@hotmail.com

التصويت للمقربين الكويتيين

قد يبدو غريبا على الجهات المعنية في الدولة طرح مسألة عدم تصويت الناخبين المقيمين خارج البلاد لاختيار نواب مجلس الأمة، في حين توجد هذه الآلية لسدى العديد من الدول البعيدة نوعا ما عن الديموقراطية. وبالتالي هنا فإن ديموقراطيتنا تبقى منقوصة حتى تتم إحاطتها بكل النواحي، ونعني في تصويت الناخبين خارج حدود الدولة. ويقع هنا على عاتق الدولة عبء مهم يتمثل في العمل على تهئية الأجواء المناسبة والأدوات اللازمة لتمكين الجميع من التصويت خارج البلد، وخصوصا ونحن على عتاق إقامة العرس الانتخابي المزمع خلال الفترة المقبلة، وفي تقديرنا فإن الوقت ضيق جدا على الجهات المعنية بالدولة فيما إذا تم اتخاذ القرار في هذا الصدد. ونقول هنا أيضا إن عمليات التصويت الخارجي معقدة وتطرحدتديات كبيرة. وفي الديموقراطيات التي تجري انتخابات منظمة تماما، فإن شروط وأحكام التصويت الخارجي يمكن إدراجها في التشريعات الانتخابية وتنفيذها في كل مناسبة انتخابية، من خلال استخدام جداول زمنية ومواعيد بصورة جيدة وعملية. ومع ذلك، فإنه في معظم الحالات الانتقالية تعتبر نهائية ومخطا لها مسبقا ومتوافقة مع برامج التصويت الخارجي التي يتعين إعدادها من نقطة الصفر ضمانا لنجاحها المنشود، ويعتبر أمرا بالغ الأهمية، وفي نفس الوقت فإن التخطيط لتعبئة الموارد الكافية وحشدتها بصورة سريعة أمر بالغ الأهمية ويتعين موازنة الحساسيات السياسية في أي عملية انتخابية، والتي عادة ما تحدث في حالات وأوضاع على هامش مراحل العملية الانتخابية.

ولذلك فإن من المبرر في مثل تلك الأوضاع التعامل مع عمليات التصويت الخارجي كحالات طوارئ، كما يتعين إعداد المشاركين فيها للعمل لساعات طويلة وسلك «الطرق المختصرة» والالتزام باتباع الإجراءات القياسية المقررة. ويعتبر اتباع القواعد التشغيلية الأساسية والقواعد واللوائح الانتخابية في غاية الأهمية، حتى يؤدي اتخاذ الطرق المختصرة إلى تعريض الانتخابات للتعثر وزيادة الأخطاء عدا عن المسألة الشاملة في العملية الانتخابية وتعرضها للخطر وعدم المصداقية من قبل الناخبين، وبالتالي عزوفهم عن التصويت في اليوم المقرر. وعليه نقول أن قيام الدولة بهذه المهمة من خلال الجهات المعنية هو أمر يرقى إلى الواجب الوطني الذي يجب أن تتحلى به لمنح الفرصة لجميع أبناء الوطن ممن يحق لهم التصويت بممارسة هذا الحق تحت سقف الديموقراطية الحقيقية المنشودة في هذا البلد، حيث أن المواطنين خارج البلاد يقدر عددهم بأكثر من 60 ألفا ما بين طالب وديبلوماسي وحالات علاج بالخارج يفترض منهم تلك الفرصة وإضافهم، فهل نشهد تحركا سريعا في هذا الصدد؟ والله الموفق.